مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية
اسم الكاتب: م.د. أركان ابراهيم عدوان، م.د. مصطفى جابر فياض
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/854
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 13:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية المجلد العاشر- العدد الاول -٢٠٢٠

محدِّدات الدور التركيّ في ليبيا وتداعياته الدوليَّة

Determinants of the Turkish role in Libya and its international repercussions

م. د. أركان إبراهيم عدوان م. د. مصطفى جابر فياض .Dr
Dr. Arkan Ibraheem Adwan Mustafa Jaber fayadh

جامعة الانبار/ كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية

Anbar University / College of Law and Political Science / Department of Political Science

arkan_adwan@yahoo.com

Mustufa.alwani@yahoo.com

الملخص:

تناول البحث أهم العوامل التي أدت إلى تنامي الدور التركي في ليبيا، وتداعياته الإقليمية والدولية. وتضمن العوامل الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية، كأسباب رئيسة للتدخل التركي. وأهم التداعيات المحتملة، سواء كان ذلك بالنسبة للأوضاع السياسية في ليبيا، أو الدول المهتمة بالأزمة الليبية بشكل عام. فقد اثار التدخل التركي في ليبيا العديد من ردود الأفعال داخل وخارج ليبيا، وأثر بشكل كبير على توازنات القوى داخل ليبيا، من خلال تدعيم مكانة حكومة الوفاق الشرعية، ودعمها في مواجهة قوات (خليفة حفتر) المدعومة دولياً، والتي تسعى إلى إسقاطها. وفرض تركيا كطرف رئيس فيما يخص الأزمة الليبية ومستقبلها.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الأزمة الليبية، حكومة الوفاق، قوات حفتر، مؤتمر برلين.

Abstract

The research dealt with the most important factors that led to the growing Turkish role in Libya, and its regional and international repercussions. Its includes economic, strategic and political factors, as the main reasons for Turkish intervention. And the most important repercussions, Whether it is in relation to the political situation in Libya, or countries that interested in the Libyan crisis in general. Because the Turkish intervention in Libya has caused many reactions inside and outside Libya, and has had a great impact on the power balances inside Libya, by strengthening the position of the legitimate Al-Wefaq government, and supporting it in the face of the internationally-backed (Khalifa Hifter) forces, which seeks to overthrow it. And impose Turkey as a major party with regard to the Libyan crisis, and its future.

Key words; Turkey, Libyan crisis, Concord government, Haftar forces, Berlin conference.

المقدمة:

يثير موضوع التدخل التركيّ في ليبيا جدالاً واسعاً؛ كونها تعاني منذ إسقاط نظام العقيد "معمر القذافي" عام ٢٠١١، من أزمات داخلية مركبة، وصراعات متصاعدة بين جهات متعددة، تتميَّز بتناقض مصالحها وتضاربها، واختلاف أفكارها ومبادئها، وذلك بحسب مصالح الأطراف والقوى الدوليَّة والإقليمية الداعمة لكلٍّ منها، الأمر الذي أدَّى إلى تحول ليبيا إلى ساحة حرب إقليمية ودولية بالنيابة، وزاد من عدم إمكانية التوصل إلى حلول مقبولة للأزمة الليبيَّة، والتي تنذر تبعاتُها بتداعياتٍ إقليمية ودولية واسعة. وفي هذا البحث تمَّ التطرقُ إلى تنامي الدور التركيّ في ليبيا، وبالأخص بعد تفويض البرلمان التركيّ للحكومة بالتدخل العسكري المباشر في ليبيا، وذلك من خلال تناول أهمِّ العوامل، التي أدت إلى أتخاذ القرار بالتدخل، والتي دعت صانع القرار التركيّ، على الإصرار في أن تكون تركيا طرفاً رئيساً، فيما يخص أية مباحثات، أو حلول ممكن أن تطرح بخصوص ليبيا، بما يحافظ على المصالح التركيّة. وكذلك تناول البحث، أهمَّ التداعيات الإقليمية والدوليَّة لتنامي الدول التركيّ، وأيضاً تداعياته على الأوضاع الداخلية في ليبيا.

اشكالية الدراسة:

أدَّت موافقة البرلمان التركيّ بخصوص إصدار تفويض للقيادة السياسية، في التدخّل العسكري في ليبيا بشكل مباشر، عن طريق أرسال قوات عسكرية تركيّة إلى ليبيا، إلى إثارة العديد من ردود الأفعال الإقليمية والدوليَّة، فضلاً عن معارضة الأطراف الانقلابية وميليشياتها داخل ليبيا، والتي ندَّدت بهذا التدخل، واعتبرته احتلالاً تركيا، وتدخّلاً غير شرعي في شؤون دولة عربية. وتبعاً لذلك، يمكن التساؤل حول أهمِّ الأسباب. التي أدت إلى دخول تركيا بهذا المستوى، على خط الأزمة الليبيَّة، في وقت تعاني فيه من الأساس من بعض المشاكل، داخلية وخارجية سياسية واقتصادية

واجتماعية؟ والتي يفترض أن تجعل صانع القرار، يهتمُّ بمعالجتها وإعطائها الأولوية في سياساته وقراراته! وبالتالي، يثير قرارُ التدخُّل التركيّ في ليبيا العديدَ من التساؤلات، التي يسعى الباحث من خلالها، للتوصُّل إلى اجابةٍ علميّة، على السؤال الرئيس المطروح:

١- ما أهمُّ المصالح التركيّة الأساسية في ليبيا؟
٢- هل يُعَدُّ التدخّلُ التركيّ في ليبيا، هروباً من مشاكلِ الداخل، عبر إثارة مشاكل خارجيَّةً لإشغال المعارضين؟
٣- ما أهمُّ التداعياتُ المحتملة، لهذا التدخل على الصعيدين الداخلي والخارجي؟
٤- وهل يُعَدُّ السببُ الرئيسُ للتدخُّل، التدخلَ للحفاظ على المصالح التركيّة في ليبيا؟ أم يرادُ منهُ الضغطَ على الدول، التي تختلف معها؟

أَهميَّةُ الدراسة:

تمثل الأزمة الليبية وتطوراتها الداخلية، وتداعياتها الدولية، من أهم الأزمات التي تشغل المجتمع الدولي، بسبب تداعياتها المختلفة، والتي تتعلق بوجود مجموعات ارهابية مختلفة ممكن أن تهدد الأمن العالمي، ووجود مصادر نفطية ممكن أن تستفاد منها هذه المجموعات، هذا فضلاً عن أهمية ليبيا فيما يخص مسألة الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط إلى أوربا، وحقوقها في مصادر الطاقة في المتوسط. ولذلك، تأتي أهميَّةُ الدراسة من أهمية القضية محل البحث، فقد أثار موضوع تنامي الدور التركي في ليبيا العديد من ردود الأفعال داخل وخارج ليبيا كما أشرنا، وغيّر من أساسيات المعادلة السياسية داخل ليبيا، بعد أن مكّن حكومة الوفاق الشرعية، من الصمود بوجه الهجمات التي تعرضت وتتعرض لها من قبل قوات خليفة حفتر، المدعوم من بعض الدول. وأثار التدخل التركي المباشر في ليبيا استياء بعض الدول المعنية بالأزمة الليبية. وبالتالي، فإن دراسة تنامي الدور التركي في ليبيا، وتداعياته

سواء كانت بالنسبة لتثبيت سلطة الحكومة الشرعية في ليبيا، أو تداعياته الدولية، تعد مسألة مهمة، وتستحق التحليل والدراسة، من أجل الوقوف على الأسباب الرئيسة لتزايد الاهتمام التركي بليبيا، وتأثيره على الأوضاع الداخلية فيها، وأيضاً انعكاساته الدولية والإقليمية.

فرضيَّةُ الدراسة:

يسعى صانعُ القرار التركيّ، إلى تحقيق المكانة والنفوذ، على الساحة الليبيَّة من أجل تعويض الخسائرِ، التي تعرضت لها تركيا سياسياً واقتصادياً، ماديَّاً ومعنويَّاً، من جرَّاءِ تداعياتِ الأزمة السوريّة، التي لم تكن في مصلحة تركيا. وبالتالي، يسعى إلى ضمانِ دورٍ له، في أيَّةِ حلولٍ، ممكن أن تطرَحَ للأوضاع في ليبيا، والتي من خلالها يمكن أن يضغط على بعض الدول، المتناقضة معه في المواقف وفي المصالح.

منهجُ الدراسَة:

سيعتمد البحثُ على "منهج صنع القرار"، بوصفه اقتراباً رئيساً وملائماً للتوصُّل إلى أهم الأسباب، التي أدّت إلى اتخاذ "صانع القرار التركيّ" القرار "بالتدخل العسكري المباشر في ليبيا"، في هذه المرحلة الحسّاسة.

هيكليةُ الدراسَةِ:

تمَّ تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسينِ، وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب على النحو الآتي:

I.المبحث الأول: محددات التدخل العسكري التركيّ في ليبيا:

I.أ.المطلب الأول: المحدد الاقتصادي.

I.ب.المطلب الثاني: المحددات الاستراتيجية والسياسية.

I.ج.المطلب الثالث: الاتفاقية التركيّة - الليبيَّة نوفمبر ٢٠١٩.

II.المبحث الثاني: تداعيات التدخل التركيّ في ليبيا، على مستقبل ليبيا والمنطقة:

II.أ.المطلب الأول: الدفع باتِّجاه إنهاء الصراع الليبي/الليبي سلمياً.

II.ب.المطلب الثاني: ملامح بوادر إشعال صراعٍ دوليٍّ في منطقة شرقي المتوسط.

II.ج.المطلب الثالث: التداعيات المتّجهة صوب تحقيق غايات في التشارك استراتيجياً واستثمارياً.

I.المبحثُ الأوّل

محددات التدخل العسكري التركيّ في ليبيا

تثير بعض السياسات والمواقف الخارجية للدول، العديدَ من التساؤلات والجدال حول أسبابها، وبالأخصّ عندما تتعلّق هذه السياسات، بإثارة حروب، أو تدخل عسكري، أو إثارة أيَّة مشاكلَ على الصعيد الدولي. وبطبيعة الحال، فإنَّ لكلِّ سياسةٍ خارجيةٍ للدولةِ، عواملَ وأسباباً رئيسةً، تخلق بدورها بعض المحددات التي تقف وراء اتِّخاذها. وفيما يخصُّ أهمّ المحددات، التي أدَّت إلى اتخاذ "صانع القرار التركيّ"، خيار "التدخل العسكري المباشر في ليبيا"، فيمكن تقسيمها إلى عوامل اقتصاديَّةٍ واستراتيجيَّةٍ وسياسيَّةٍ وخارجيَّةٍ.

I.أ.المطلب الأول

المحدد الاقتصادي

يمثل العامل الاقتصادي، أحد أهمِّ العوامل، التي يعتمد عليها صانع القرار التركيّ، في سياساته داخلياً وخارجياً، فمن خلال عمليَّةِ الاصلاح الاقتصادي، حقَّقَ "حزبُ العدالة والتنمية" نجاحات انتخابية عديدة، وكانت عملية التنمية والتحديث الاقتصادي، مدخلاً لتنمية العلاقات السياسية في المحيط الدوليّ والإقليميّ، إذ يَعتقد صانع القرار التركيّ، بأن تحقيق التكامل الاقتصادي، يمكن أن يُعَدَّ مدخلاً رئيساً، لتحقيق التعاون بين الدول، وبالتالي حرصت تركيا منذ تولِّي "حزب العدالة والتنمية" للسلطة العام ٢٠٠٢، إلى إعطاء الاقتصاد مكانةً مهمّة، في أولويات الحكومة التركيّة، وفي علاقاتها الخارجية، وبات العامل الاقتصادي يمثل أحد أهم العوامل أو المحدِّداتِ، التي تدفع صانع القرار، إلى تبني سياسات معينة، تجاه أزمات أو قضايا أو دول[١].

ويُعَدُّ هذا المحدد من أحدَ أهمّ المحددات التي دفعت بالحكومة التركيّة إلى التدخل في "الأزمة الليبيَّة"، واتخاذ قرار التدخل المباشر، عبر حصول الرئيس التركيّ، على تفويض من "البرلمان التركيّ" في "٢ كانون الثاني ٢٠٢٠"[٢]، للتدخُّل العسكري في ليبيا لمدَّة عام. إذ تمتلك تركيا مصالحَ اقتصادية مهمّة في ليبيا، منذ فترة حكم الرئيس الليبي السابق "معمر القذافي"، فقد قامت الحكومة التركيّة بتوقيع العديد من "الاتفاقيات الاقتصادية" وبالأخص في مجال البناء داخل ليبيا عام ٢٠١٠، هذا

---

(1) Levent. Aydin & Rustem.Yanar, "Is It Viable an Economic Integration Among "CNETAC" Countries? Evidence from Gravity Equation", International Journal of Economics and Management Sciences, Vol.1,No.4,P 42.

(٢) "البرلمان العربي: تدخل تركيا يعرقل الحل السياسي في ليبيا"، **العربية الحدث**، ١٥ يناير ٢٠٢٠. شوهد بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٨. متاح على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2020/01/15

فضلاً عن امتلاك "شركات الأعمال التركيّة" نحو (٣٠٤) عقدٍ تجاريٍّ في مجال الإعمار والبناء في ليبيا، والتي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات، جعلت تركيا تساند "نظام القذافي"، وتعارض التدخل العسكريّ "لقوات الناتو" في ليبيا العام ٢٠١١، ولكنها-لاحقاً-عدَّلتْ موقفها، وساندت قوى الثورة في ليبيا، ودعمت علاقاتها "بالنخب السياسية الحاكمة"، وصولاً إلى توقيع اتفاقيتين (أمنية وبحرية) مع "الحكومة الليبيَّة" في ٢٠١٩، والتي أثرت في التفاعلات الداخلية والخارجية، بالنسبة للأطراف المعنيَّة بالأوضاع في ليبيا[٣].

ومنذ العام ٢٠١٨، أطلق "الجانب التركيّ" العديدَ من المشاريع والنشاطات الاقتصادية في ليبيا، بوصفها جزءاً مهم من "استراتيجية تركيا الاقتصادية والسياسية في أفريقيا"، وقد بلغ حجم "المشاريع الاقتصادية التركيّة في ليبيا" حوالَي "٢.٣ مليار دولار"، فضلاً عن العديد من المشاريع الاستثماريَّة، في قطاع الاستثمارات والخدمات المختلفة. ولا يمكن بأيِّ حالٍ عزلَ التفاهم السياسيّ، والتقدم في "العلاقات السياسية"، بين "الجانب التركيّ"، و"حكومة الوفاق الليبيَّة"، عن "النفوذ الاقتصادي التركيّ" الواسع في ليبيا، وقد أشار وزير خارجية حكومة "الوفاق الليبيَّة"، إلى أن: "مستوى العلاقات السياسية بين البلدين، أتاح الفرصة للشركات التركيّة لإطلاق المشاريع في ليبيا وزاد من حركة التجارة ورفع المبادلات التجارية بين البلدين...."[٤].

---

(٣) "تصاعد الدور التركيّ في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردود الأفعال"، **سلسلة تقدير موقف**، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠، ص١. متاح على الرابط التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Growing-Turkish-Role-in-Libya-Background-and-Responses.pdf

(٤) منور ميلتي، "محركات التغلغل التركيّ في ليبيا"، **المرصد**، العدد ٣٠، الخميس ٢٤ مايو(٢٠١٨)، ص ٤.

ومن جانب أخر، تُعَدُّ مسألةُ اكتشاف مصادر الطاقة في "شرق المتوسط"، وتشكيل "منتدى غاز شرق المتوسط"، ومحاولات استبعاد تركيا، وعدم اعطائها دوراً أساسياً فيها، مع أنَّها جغرافياً وسياسياً تُعَدُّ فاعلاً رئيساً، ومهماً في منطقة "شرق المتوسط"[٥]، من أهم الأسباب التي دفعت بالجانب التركيّ إلى "اتخاذ القرار بالتدخل"، والذي يرى الباحث بأنه: يأتي بوصفهِ محاولةً لتثبيت حقوق تركيا، ودورها ومكانتها في المتوسط، وتُعَدُّ بمثابة تصريحٍ واضحٍ، من قبل "صانع القرار التركيّ"، بأنَّ أيَّةَ محاولةٍ للمساس بالمصالح التركيّة، يمكن أن تُجَابَهَ بكلِّ الطرق المتاحة، حتى وإن كانت (العسكرية).

وتبعاً لذلك، فإنَّ أيّةَ سياساتٍ دولية وليبية داخلية، من الممكن أن تؤثرَ على "مصالح تركيا في ليبيا" أو في منطقة "شرق المتوسط"، يمكن اعتبارها مساساً مباشراً "بالمصالح القومية التركيّة"، والتي قد تصل إلى درجة العدوان، عِلماً أنَّ تركيا، تعاني بالأساس من "مشاكل اقتصادية داخلية" كبيرة، انعكست بشكل واضح على "التفاعلات السياسية الداخلية"، وكان لها تأثيراً واضحاً في نتائج الانتخابات البلدية التركيّة الأخيرة. فقد انخفض معدَّلُ النموِّ في الاقتصاد التركيّ العام ٢٠١٨، إلى معدل (٢.٦%) فقط، وفقاً للبيانات، التي صدرت عن "معهد الاحصاء التركيّ"، في مقابل (٧.٤%) العام ٢٠١٧. وبالتالي، يسعى "الجانب التركيّ" إلى انعاش "الاقتصاد التركيّ"، والخروج من الأزمات، التي يمرُّ بها، إذْ تسعى من خلال دعم "حكومة الوفاق الليبيَّة"، إلى المباشرة بتنفيذ عدد من "المشاريع الاستثمارية في ليبيا" بقيمة (١٨ مليار دولار)[٦]. ومن جانبٍ أخر، فقد يكون هدفُ "صانع القرار

---

(٥) محمود سمير الرنتيسي، " ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات الشرق والغرب"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ ديسمبر/ كانون اول (٢٠١٩)، ص ٥.

(٦) احمد عبد العليم، "انقاذ الحليف: دوافع تصاعد الانخراط التركيّ في ليبيا"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،(السبت ٢٧ يوليو ٢٠١٩). تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/١/١٨. متاح على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4853

التركيّ" من اتخاذ القرار بالتدخل العسكري المباشر في ليبيا، خطوةً في سبيل تخفيف حدة الضغوطات، والمشاكل الاقتصادية والسياسية داخلية، التي تعاني منها تركيا، من خلال إثارة أزمات، وقضايا خارجية.

I.ب.المطلب الثاني

المحددات الاستراتيجية والسياسية

من الناحية الاستراتيجية، تُعَدُّ المباحثاتُ (المصرية، الإسرائيلية، اليونانية، القبرصية)-فيما يخصُّ حقوقَ الاستثمار والتنقيب، في مناطق "شرق المتوسط"- بمثابة محاولاتٍ لتطويقِ تركيا، وحرمانها من حقوقها، في هذه المناطق المهمة. وبالتالي، فقد حرصت تركيا على توقيع الاتفاقيات "الأمنية والبحرية" بالتزامن، مع "حكومة الوفاق في ليبيا" في نوفمبر العام ٢٠١٩، لتكونَ خطوةً تصعيديَّةً، بعد إنشاء "منتدى غاز شرق المتوسط"، من قبل الدولِ المذكورة آنفاً، واستبعاد تركيا، في سبيل تأكيدها على "الحقوق التركيّة"، في هذه المنطقة الحيوية والمهمة، بعد أن قامت بعمل "مناورات عسكرية بحرية في البحر المتوسط"، وأيضاً قامت بالشروع في تنفيذ "أعمال الحفر والتنقيب" بالقرب من السواحل القبرصيَّة[٧].

وحسب ما يذهبُ إليه الباحث؛ يمكن القولُ بأن إقدام "الجانب التركيّ" باتخاذ قرار "التدخل العسكري المباشر في ليبيا"، يمكن اعتبارُهُ عملاً عسكريَّاً "استباقيَّاً وقائيَّاً"؛ للحفاظ على "المصالح التركيّة" في ليبيا وفي المتوسط، بعد تحرك قوات "الجيش الليبي (حفتر)"، لشن عمليات عسكرية على طرابلس، حيث توجد "حكومة الوفاق الشرعية"، والمعترف بها من قبل "الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية"، والحليف الرئيس لتركيا في ليبيا. إذ يُعَدُّ اسقاطُ حكومة الوفاق، وتشكيل حكومة جديدة، من قبل

(٧) محمود سمير الرنتيسي، المصدر السابق، ص ٥.

"خليفة حفتر"، والدول الداعمة له، بمثابة حصارٍ سياسيٍّ على تركيا في المتوسط، وبالأخصّ بَعدَ أن يتمَّ انضمام ليبيا بشكل رسميٍّ، إلى جانب الدول الأخرى، التي تعمل على إخراج تركيا، من جميع الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار والتنقيب، في منطقة "شرق المتوسط"؛ الأمر الذي يعني من الناحية الاستراتيجية، تطويق تركيا من ناحية المتوسط واخضاعها.

وإن اتخاذ تركيا القرار بالتدخل العسكري في ليبيا، لا يُعدُّ عملاً من اعمال العدوان والتدخل، في شؤون الدول الأخرى، إنَّما هو بمثابة ضرورةٍ ملّحة؛ من أجل الحفاظ على "المصالح التركيّة السياسية والاقتصادية"، في منطقة مهمة وحيوية جداً بالنسبة لـ"أمن القومي التركيّ". وتعد عملية تهدئة الخطاب التركيّ، مع الجانب المصري لأول مرة بعد "أحداث ٣٠ يوليو"، بمثابة رسائل إيجابيةً للجانب المصري، ودليل على عدم وجود رغبة لدى الجانب التركيّ، لمعاداة أي طرف معني بالأزمة الليبيَّة، وبالأخص الأطراف الرئيسة. الأمر الذي يدلُّ على عدم وجود رغبة تركيةٍ لخوض عمليات عسكرية في دول أخرى، من أجل العدوان والتوسُّع، بلْ أنَّ ما تقوم به، هو عمل ضروري من أجل حماية "المصالح التركيّة"، والحفاظ عليها[٨].

ووفق رؤية الباحث؛ فأنَّ الدليلَ على وصف طبيعة "التدخل التركيّ"، بالعمل غير العدائيِّ والوقائيِّ، من أجل الحفاظ على "المصالح التركيّة"، هو أَنَّ تركيا تعاني في الوقت الحالي من العديد من الأزمات، ومشاكل داخلية كبيرة، في مختلف الميادين؛ هذا فضلاً عن إنَّها تخوض أعمالاً عسكرية في سوريا، والتي كان لتطورات الأوضاع فيها، تداعياتٌ سلبيَّة خطيرة على تركيا، من جرَّاء سياساتها الأخيرة، تُجاه ما سُمِّيَ "بأحداث الربيع العربي" بعدَ العام ٢٠١١.

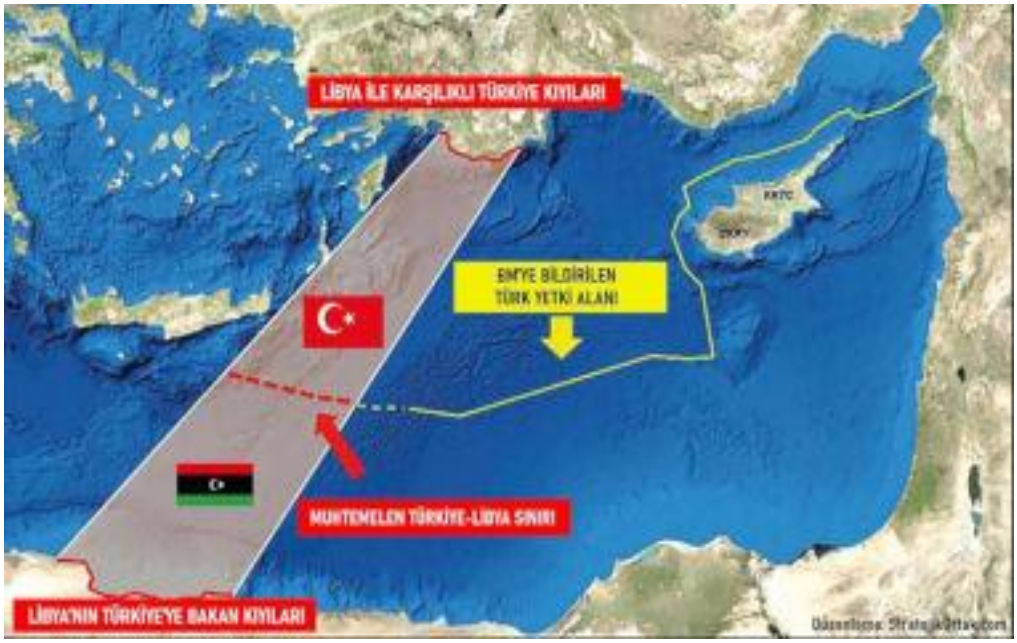
(٨) RT "عقب إرسالها قوات إلى ليبيا.. تركيا توجه رسالة بالعربية إلى مصر"، ، تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/٤/٢٠. متاح على الرباط التالي:
https://arabic.rt.com/middle_east/1074319-

وتبعاً لما تقدَّمَ، فإنَّ قرار "التدخل العسكري التركيّ" المباشر في ليبيا، يمكن أن يُعَدَّ عملاً "استراتيجيَّاً استباقيَّاً وقائيَّاً"، حفاظاً على المصالح التركيّة في المتوسط، وأيضاً حمايةً للمصالح الاقتصادية التركيّة في ليبيا. فهو إذن بمثابة وسيلةً، أو اجراءً، لفرض تطبيق الاتفاقيتين "الأمنية والبحرية" ،التي وقعها "الجانب التركيّ" مع "حكومة الوفاق الليبيَّة في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩"، والتي من خلالها تم التوقيع مع الجانب الليبي على مذكرة، تنصُّ على السماح للجانب التركيّ، بالمطالبة المباشرة بالحقوق التركيّة، في مساحات واسعة في "شرق البحر المتوسط"، وهي المناطق الغنية بموارد الطاقة المهمة، وتُعدُّ هذه الاتفاقية بمثابة ورقة ضغط مهمّة للجانب التركيّ، في مواجهة "الدول المتوسطية الأخرى"، والتي توصفُ علاقاتُ أغلبِها مع أنقرة بكونها (غير الودية) وهي اليونان، قبرص، مصر وإسرائيل[٩].

لأنها كما يرى الباحث، سوف توفِّرُ لتركيا-في حال تطبيقها-امتيازاتٍ عديدَةً، جغرافية واستراتيجية واقتصادية وسياسية؛ فمن الناحية الجغرافية فإنَّ قيمةَ "ترسيم الحدود البحرية"، المتفق عليها مع الجانب الليبي، سوف تنعكس على الجانب الاستراتيجي، من حيث تشكيل أشبه، بما يمكن أنْ نسمِّيهِ جسراً أو طريقاً بحريَّاً مباشراً، من "الساحل التركيّ" إلى "الساحل الليبيّ"؛ عبر المتوسط "أنظر الخارطة رقم (١)"، والتي يمكن أنْ تمثِّلَ حاجزاً بحرياً، أمام "الحدود البحرية"، اللبنانية والسورية والقبرصية والمصرية، والتي ستَمنَحُ للجانبِ التركيِّ مكانةً وتأثيراً، على حساب الأطراف الأخرى.

(٩) DW ، سياسة واقتصاد "تدخل تركيا عسكريا في ليبيا - حسابات الربح والخسارة"، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١/١٤. متاح على الرابط التالي: https://www.dw.com/ar

خارطة رقم (١)



خارطة توضح مناطق الحدود البحرية التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين التركيّ والليبي[١٠]

وبالتالي، يمكن اعتبارُ "القرار التركيّ" حول "التدخل العسكري المباشر في ليبيا"، من أجلِ حماية الحليف الرئيسِ لها، أي "حكومة الوفاق"، التي تحظى بقبولٍ دولي وإقليمي، تعبيراً عن استراتيجية قوميةٍ عليا، تهدف من ورائها إلى حمايةِ "المصالح تركية" في ليبيا، وأيضاً الضغط على الدول، التي تختلف معها، والتي تسعى إلى عزلها، دونَ أن تتحوَّلَ إلى "قوة إقليمية" مهمَّةٍ، من بين دول حوض المتوسط.

([10])"The Turkish Intervention In Libya Might Lead To A War With Egypt", access in 17/1/2020. At;
https://www.moonofalabama.org/2019/12/the-turkish-intervention-in-libya-might-lead-to-a-war-with-egypt.html#more

I.ج.المطلب الثالث

الاتفاقية التركيّة ـ الليبيَّة نوفمبر ٢٠١٩

أشرنا سابقاً، إلى أنَّ تركيا، قدْ وقَّعَتْ اتفاقيَّتين "أمنيَّةٍ وبحريَّة"، مع "حكومة الوفاق الليبيَّة"، برئاسة "فايز السراج" في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩"، التي تمثِّلُ مكسباً استراتيجياً واقتصاديَّاً مهماً، بالنسبة للجانب التركيّ، والتي تؤكِّدُ-في حال تطبيقها- هيمنة تركيا، وبروز دورها، في منطقة "شرق المتوسط"، وتوسّع واضحٍ في نفوذها، في هذه المنطقة المهمة والحيويَّة؛ فتطبيقُ "الاتفاقية البحريَّةِ"، سوف يجعلُ تحتَ السيادة التركيّة، حوالَي (١٠٠كم٢) بحريٍّ، والتي حرمت منها تركيا، وفقاً للواقع الذي تقرُّهُ الخرائط الأوربيةُ، الخاصّة بالحدود البحرية، اليونانية والقبرصية؛ الأمرُ الذي يعني "وصولَ تركيا إلى منتصف البحر المتوسط"، على حسابِ اليونان وقبرص[١١].

وبغضِّ النظر عن "الاتفاقية الأمنيَّة"، والتي تنص على "الدعم العسكري والسياسي التركيّ" "لحكومة الوفاق"، من أجل مواجهة الضغوط، التي تتعرَّضُ لها من الجماعات المعارضة لها، والمدعومة دولياً، وبالأخصّ قوات "الجيش الوطني الليبي". فإنَّ "الاتفاقية البحريَّةَ" تنصُّ على "ترسيم الحدود البحرية" بين الجانبين، وهو الهدف الذي طالما سعتْ تركيا جاهدةً لتحقيقه، من أجل توسيع مجالها البحريّ، في "حوض البحر المتوسط". والذي يعطيها مميزاتٍ استراتيجيَّةً مهمَّةً، على حساب الدول الأخرى في هذه المنطقة. ومن جانبها، قامت الدولُ المعارضة للاتفاق، والتي تتميَّز علاقاتها بالجانب التركيّ بالتأزُّمِ وبالعداءِ، بتحريك القوات الحليفة لها داخل ليبيا، "قوات الجيش الوطني الليبي"، قوات (خليفة حفتر)، والتي قامتْ بتصعيدٍ

(١١) محمود سمير الرنتيسي، "تصاعد الدور التركيّ في ليبيا: مغامرات في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠)، ص٣.

كبيرٍ، من أجل حصار طرابلس، في سبيل تحقيق اسقاط حكومة "الوفاق الشرعيّة". الأمرُ الذي أدَّى إلى قيام الجانب التركيّ، باتِّخاذ القرار "بالتدخل العسكري المباشر في ليبيا"، من أجل حماية "حكومة السراج"، الحليف الرئيس لتركيا، والتي وُقِّعَتْ معها "الاتفاقيتانِ الأمنية والبحرية"، المشارُ إليهما آنفاً[١٢].

وتأتي أهمية هاتان الاتفاقيتان، من الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية، للموقع البحري محل الاتفاق، إذ تشير العديد من التقارير الصادرة من قبل "هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية"، العام ٢٠١٠، بأنَّ: "باطن شرق المتوسط يحتوي على ما يقارب ١٠٧ مليار برميل من النفط من النفط الخام، و١٢٢ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي"[١٣]، ويمكن أن يؤدّي هذا المخزون الضخم من موارد الطاقة المهمة، إلى انعاش اقتصاديات جميع الدول المطلة على هذه المنطقة الحيوية من العالم، هذا فضلاً عن وجود تقديرات أخرى تشير إلى وجود احتياطٍ ضخم جداً من هذه الموارد. وفضلاً عن الأبعاد الاقتصادية، من جرَّاء السيطرة على هذه المنطقة المهمة، فإنَّ توسيع النفوذ التركيّ في هذه المنطقة، والعائد الاقتصادي والسياسي، الذي ستحصل عليه تركيا في حال تطبيق الاتفاقيتان، سيكون له أبعادٌ مهمَّةٌ، في "الدور الجيوستراتيجي التركيّ" في المنطقة، والعالم بطبيعة الحال. وتبعاً لذلك، يمكن تفسير تصاعُدِ حالة التوتُّر والتنافس بين تركيا من جانب، والدول العربية والأجنبية المطلة على منطقة "شرق المتوسط"، من جانبٍ أخر، بعد توقيع "الاتفاقية التركيّة – الليبيَّة"[١٤]. الأمر الذي أدَّى إلى إصرار الجانب التركيِّ، على أن يكون طرفاً رئيساً

---

(١٢) محمود سمير الرنتيسي،" ليبيا في سياسة تركيا الخارجية.."، المصدر السابق، ص ٤.

(١٣) وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات "مذكرة التفاهم الليبيَّة – التركيّة: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية"، سلسلة تقدير موقف، (١٧ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٩)، ص ٣. متاح على الرابط التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Libyan-Turkish-Memorandum-of-Understanding-Local-and-Regional-Dimensions.pdf

(١٤) المصدر السابق، ص ٣.

وفاعلاً، في أيَّةِ حلولٍ من الممكن أنْ تُطرَحَ، فيما يخصُّ حقوقَ الدول في" شرق المتوسط"، والأوضاع في ليبيا (أنظر الخارطة رقم ٢). وحسب بعض التقارير، يمكن حصر المكاسب التركيّة، من تطبيق "الاتفاقية البحرية" الموقعة مع "الجانب الليبي" بالآتي[١٥]:

١- إعطاء تركيا الحقوق السياسية والقانونية، في أيَّةِ مساعٍ مستقبليةٍ، لتوسيع نفوذها واستثماراتها في "شرق المتوسط"، ويوفِّرُ لها الحق في توفير الحماية اللازمة لحقوقها الكاملة في هذا الإقليم، والخاصّ "بأعمال الحفر والتنقيب".

٢- منع المحاولات اليونانية، في ترسيم حدودها البحرية، مع الجانب المصري وقبرص اليونانية، عبر جزر "كريت وميس".

٣- إحباط المخططاتِ الدوليَّة، لعزل تركيا في هذه المنطقة، وزيادة تأثيرها الجيوستراتيجي في "شرق المتوسط".

٤- تُعدُّ "الاتفاقية البحرية" ورقة ضغط وقوة لـت٠ركيا، في أيَّةِ مباحثات مستقبليةٍ، تتعلق بحقوقها البحرية وأيضاً بمستقبل الأوضاع في ليبيا.

٥- إعطاء فكرة أساسية لجميع الدول، التي عملت على اكتشاف "موارد الطاقة في شرق المتوسط" وغيرها، بأن التعاون مع تركيا في هذه المنطقة، هو الخيار الأفضل من النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية، قياساً بمحاولات عزلها، وحرمانها من حقوقها الطبيعية في موارد الطاقة، وربطها "بالأسواق الأوربية".

(١٥) محمود سمير الرنتيسي،" ليبيا في سياسة تركيا الخارجية.."، المصدر السابق ، ص ٦.

خارطة رقم (٢)



الخارطة توضح مناطق الحدود لكلا الجانبين ومدى المكسب الجغرافي التركيّ المتحقق منها[١٦]

II.المبحث الثاني

تداعيات التدخل التركيّ في ليبيا، على مستقبل ليبيا والمنطقة

يمكن النظر إلى أبعاد تداعيات "المشروع الاستراتيجي"، الذي توشكُ أن تشرعَ بتنفيذه تركيا، بدءاً "بتوقيع مذكرتي التفاهم"، خلال متابعةِ، آثارها وانعكاساتها،

(١٦) مركز الفكر الاستراتيجي "هل يعيد الاتفاق التركيّ الليبي رسم خارطة النفوذ شرق المتوسط؟"، تقدير موقف ،(١٣ ديسمبر ٢٠١٩) تاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/١/٢٥. متاح على الرابط التالي:
https://fikercenter.com/position-papers/

على "الرؤية الاستراتيجية" للأطراف المعنية، بليبيا "وبشرقي المتوسط"، وبالمنطقة عمومها؛ ولما سيكونُ من ردود أفعالها، على تركيا؛ بمراعاة جملةِ عوامل مقدَّرة[١٧]:

الأوَّل: مدى تأثُّرها بما يجري في ليبيا، ومنطقة "شرقي المتوسط"، ومكانته في رؤيتها الاستراتيجية؛ في دائرة "التأثير، والتأثر".

الثاني: أنَّ ردود الأفعال مقيَّدةٌ بمدى قوَّتها وفاعليَّتها في المنطقة.

الثالث: أنَّ ردودَ الأفعال تتقيَّدُ-وهو الأهمُّ-بتفضيلاتها لما ستؤول إليه حال ليبيا والمنطقة.

وممَّا سيكون من تداعيات، وسيناريوهات، تكشفُ بعدين:

١. ما أحدثه "التدخُّل التركيّ ومقدِّماتُهُ" في الواقع، ضمن المستويات المتعددة، داخل ليبيا، إلى علاقاتها الخارجية، ثمَّ إلى المنطقة، وأبرز فواعلها.

٢. ما سيدفعُ إليه "التدخُّل التركيّ" حالَ استحكامِه، وتحوُّله إلى واقعٍ، لا يمكن الحديث عنه في ظلِّ وضعِ ما قبل "الاتفاقيتين التركيّة/الليبيَّة"، "وتفويض البرلمان التركيّ"؛ لأنَّ التدخُّل سوَّغته: قناعات صانع القرار التركيّ، إزاء واقع، لا يقبل استمراره؛ وقد بيَّنَهُ المبحث الأول.

II.أ.المطلب الأول

الدفع باتِّجاه إنهاء الصراع الليبي/الليبي سلميًّاً

لمْ تنعم ليبيا، منذ الإطاحة "بمعمَّر القذافي" بالسلام؛ عقب تمرُّد دعمهُ "حلف الناتو"، ولا سيَّما" القوى الأوربية المتوسطية"؛ أفرزت بعد سنوات، "حكومة الوفاق

[١] موقع اليوم السابع، "شرق المتوسط.. خريطة ثروات تحدد مستقبل عمالقة الطاقة..."، ٣ يوليو، ٢٠١٩، متاح على الرابط: www.youm7.com.

بقيادة السراج" العام ٢٠١٥، تسنَّمت السلطة بطرابلس، باتفاقٍ سياسي، مدعومٍ أمميَّاً؛ أعقبها ظهور "حكومة أخرى منافسة"، شرق ليبيا، وهو أمر عزَّزَ بروز قوَّة "حفتر"، ذي المحاولة الانقلابية الفاشلة ٢٠١٤[١٨]؛ والذي انسحب بعيداً عن طرابلس؛ ليعودَ مجدَّداً بدعم خارجي، وداخلي يرفض تمكين "حكومة الوفاق"، لأسباب تتصل "بالإسلام السياسيِّ"، وبتدفُّق النفط الليبيِّ، للأطراف الأوربية المتوسطية-التي دعمت حال اللااستقرار في ليبيا للحصول عليه-بأسعارٍ مخفَّضة؛ توفِّرها مناطق "الهلال النفطيّ"؛ والتي أسهم التنافس على إدارة منشآتها، "وتشظي المؤسسات الليبيَّة"، بسبب الصراع بين حكومتيها، بطرابلس، والشرق[١٩].

ممَّا يُسجَّلُ في ليبيا، بشأن الصراع الدائر فيها، أنَّ أبرز أطرافه تتمثَّل في: "حكومة الوفاق"، وبرلمانها وقواتهم، التي يسميها الطرف الآخر، ومن يدعمه من خارج الحدود، بكونها "ميليشيات متطرفة"، ومنها مصر، والإمارات؛ وفي المقابل؛ تتجحفل قواتُ "حفتر"، المعروفة "بالجيش الليبي"، ويصفهم آخرون بالمرتزقة، التي تستهدف الشرعيةَ، ووراء هذا الجيش" البرلمان الليبي"، في مناطق، لا تسيطر عليها "حكومة الوفاق"، ولا تتوافق معها؛ فيهما طرافان متصارعان؛ منذ سنين.

وعُدَّ هجوم "الجيش الليبي بقيادة حفتر "-وبلوغه أطراف طرابلس، ودخوله بعض أحيائها- إيذاناً بتمهيد السبيل، أمام "القوى الخارجية"، للتدخل "بالشأن الليبي"، بصورةٍ غير مباشرة، ومنها، عزم تركيا "بالتدخل المباشر" فيها[٢٠].

---

(١٨) موقع الجزيرة نت ،"كيف أصبح الصراع في ليبيا حربا بالوكالة؟"، ٢٠١٩/١٢/١٥،متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net.

(١٩) المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، "الهلال النفطي في ليبيا: صراع النفوذ ومسارات التشظي"، ٢٠١٨/٧/١٠. متاح على الرابط:
https://www.almodon.com/arabworld. .

(٢٠) موقع الجزيرة نت، المصدر السابق.

ويأتي "التدخّل التركيّ"، صدًى لرغبةِ "حكومة الوفاق:" التي استشعرْ خطر تقدُّم، "حفتر"، وما يعنيه من الإجهاز عليها؛ وقدْ تشبَّثَتْ بأطراف السيادة، وبالاعتراف الدوليِّ بشرعيّتها؛ فحصلتْ على دعمٍ تركيٍّ، يديم بقاءها، سواء بالطائرات المسيَّرة، والدعم اللوجستي المتصل بتشغيلها، أو بعدد من "المسلحين السوريين"، المدعومين تركيّاً؛ لكن في المقابل؛ تلقَّتْ حكومةُ الوفاق وعيداً، بسحبِ الدعم عنها، من الأطراف الدوليين، أسهموا في إضفاء الشرعيةِ دولياً عليها قبلاً؛ إن هي حال تمادَتْ بالمضيِّ قُدُماً، بتحقيق" للتدخُّل التركيّ في ليبيا"؛ في الوقت الذي سنَّتْ فيه "حكومة الوفاق"، قانوناً يسمح لها، بطلب الدعم الفني، واللوجستي، من: تركيا، "والولايات المتحدة"، وبريطانيا، وإيطاليا، والجزائر[٢١]؛ نتيجةَ رجحان كفة "حفتر" في المعركة، التي تستهدف طرابلس، بوصفها قلب ليبيا؛ وتلقيه دعماً إماراتيّاً، بطائراتٍ مسيَّرةٍ، وسواها، أسهمت بسيطرته على سماء المعارك[٢٢].

وقوبل من لدن تركيا، بتقديم مساعداتٍ عاجلة، للقوات التابعة "الحكومة السراج"، إلاَّ أنَّ قناعة تركيا، فيما يجري حول ليبيا، يُعدُّ أمراً عابراً لما يجري داخلَها؛ وبأنّ الأمر يتَّصل-من خلال دعمها الوفاق-بقوى، تتمثَّل في: الإمارات، ومصر، وفرنسا، وإسرائيل[٢٣]؛ وهو بذلك صراع تنافسي على ليبيا، ويتجاوزها إلى "منطقة شرقي المتوسط"؛ وهو أمرٌ-وفق البحث-يدفعُ لترجيح "مسار السلام الليبي"، ليكون مدخلاً لتأمين المنطقة، ولجعلها مستقرَة، بإقرار حقوق الأطراف في التمتّع بمزاياها.

---

(٢١) موقع الجزير نت، "أي دعم يمكن أن تقدمه تركيا لليبيا؟" ، ٢٠١٩/١٢/٢٢، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/politic.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) إبراهيم قراغول ،"الموافقة على التفويض" ، ٣ يناير ٢٠٢٠،متاح على الرابط: www.yenisafak.com

وأسهم ما أقدمت عليه "تركيا، وليبيا الوفاق"، بكلِّ ما فيه من مفاجأة وجرأة، أدَّتا إلى اتِّجاه القوى "داخل ليبيا"، نحو قبول "سيناريو الحلِّ السلمي"، والتفاوض بشأنه؛ عقب الضغوط المتعدِّدة على "السراج"، و"حفتر"، ومنها: الضغط الروسي "على حفتر"، وقد كانَ مدعوماً منها، وكانت تعوِّل عليه، في حال سيطرته على كامل ليبيا، لضمان مصالحها، عقب زيارته لموسكو، في العام ٢٠١٧؛ لكنَّ تطورَ الأوضاع، دفع روسيا لدعوته لتجنُّب تزايد الضحايا؛ ثمَّ ما أعقبه من تأثير "مقدِّمات التدخل التركيّ"، وما لروسيا معها من تفاهمات؛ دفعها للتأثير على "حفتر" للجلوس والتفاوض-مع رفضه توقيع مذكرة بهذا الشأن-وهو أمرٌ يوفر لروسيا مزيدَ استثمارات، في مجال إعادة إعمار البنى التحتية، وإنشاء مشاريع مختلفة بليبيا، كمدِّ سكك حديد، وزيادة صادراتها[٢٤].

ومع ما يجعلُ "الولايات المتحدة"، "طرفاً دولياً" يميل إلى جانب "الوفاق الوطني" بطرابلس، إلاَّ أنَّها تدعمُ تهدئة الأوضاع بليبيا، وسائر المنطقة، وقد أيَّدتْ دعم جهود التفاوض، بين الأطراف الليبيَّة، وصولاً لحلٍّ سلميٍّ، يحفظ "للولايات المتحدة"-هي الأخرى-مصالحها بليبيا، وبشكل أوضح لحلفائها الأوربيين؛ فالتفاوض والسلام، يأتي لصالح "الوفاق"، الذي أثقلتْهُ هجمات "جيش حفتر"؛ يؤكِّد ذلك "القانون" الذي أقرَّته طرابلس، بشأن الاستعانة بالولايات المتحدة، وسواها[٢٥]، وزيارة "الوفد البرلماني"، من طرابلس الأول من فبراير ٢٠٢٠، سعى جاهداً لإقناع الأمريكان بالتدخل، لإيقاف هجوم "حفتر"، وبإظهار حجم الدمار الهائل، في طرابلس، وعدد الضحايا الذي خلَّفه ذلك الهجوم[٢٦].

([٢٤]) القناة الفرنسية ٢٤،"روسيا تراهن على حفتر في الكواليس حفاظا على مصالحها في ليبيا"، ٢٠١٩/٤/٩،متاح على الرابط: https://www.france24.com/ar

([٢٥]) موقع الجزيرة نت ،"أي دعم يمكن أن تقدمه تركيا لليبيا؟"، المصدر السابق.

([٢٦]) جريدة الشرق الأوسط ،"زيارة نواب طرابلس إلى واشنطن تثير خلافات حول الدوافع والمكاسب" ، العدد ١٥٠٤٢ (٣ فبراير ٢٠٢٠):متاح على الرابط: https://aawsat.com/home/article

وما يجري من قتال، يعني في ظاهره استمرار الصراع، وتزايد وتيرته، وتفاقم آثاره؛ إلاَّ أنَّ هذا الأمر؛ لا يعدو-وفق هذا البحث-عن كونه محاولةً "لتقوية الوضع التفاوضيّ، وانتزاع إقرار دولي وإقليمي وداخلي، بكونهم مؤثرين في الأزمة، وفي إنهائها، لتحقيق مصالحها، في حكم ليبيا مستقبلاً؛ ويدعم هذا الأمر؛ جلوس الأطراف للتفاوض؛ فقد أكَّد المبعوث الأمميّ، أنَّ أطراف النزاع في ليبيا، مستعدون للجلوس للتفاوض، حول تمديد الهدنة، وتحويلها "إلى وقفٍ دائمٍ لإطلاق النار"، وقدْ تمثَّلتْ مقدمات التفاوض، بعقد محادثات، برعاية "الأمم المتحدة" في مقرِّها، بلقاء عسكريين خمسة، من ممثلي "حكومة السراج"، وخمسة آخرين، يمثِّلون "جيش حفتر"؛ عقب تعثُّر محاولاتٍ سابقة، ونجاح بعضها[٢٧].

أما الدول المغاربية، فهي تدعم استقرار ليبيا، لكنْ مع تفاوت الرؤى، التي لا تخرجها عن الإطار العام، لتحقيق السلام؛ ومنها تونس، بوصفها عضوا-جديداً-غير دائم بمجلس الأمن، رفضت عرضَ تركيا للتحالف معها، وإعانتها في التدخل، في مسار القضية الليبيَّة؛ فقد رفض رئيسها، دخول "قوات تركية" لليبيا عبر أراضيها، بما صرح به رئيسها "بن سعيد"-ذو الخلفية الدستورية-في إطار ردِّه على دعوة تركيا للتحالف، عقب زيارة أردوغان لتونس، وعقب تصريح "وزير خارجية حكومة الوفاق"، بوجود بوادر تحالف يضمُّ كلَّاً من: تركيا، وحركة الوفاق، وتونس، والجزائر؛ وهو أمرٌ دفع "بن سعيد" للتأكيد، بأنَّ أيَّ تصريحٍ يأتي خلاف تجنُّبها الدخول، في أيِّ تحالفٍ، مع أيِّ طرفٍ؛ وخلاف ذلك؛ لا يُلزِمُ التصريح بذلك إلا

(٢٧) DW، "المبعوث الأممي:أطراف النزاع في ليبيا مستعدة للتفاوض حول الهدنة"، ٤فبراير ٢٠٢٠،متاح على الرابط: https://www.dw.com.

صاحبَه، وأنْ ليس لأحد الحقُّ، بتجاوز سيادة تونس، التي تبني قراراتها بنفسها؛ وأنَّها داعمةٌ للحلِّ السلميِّ؛ وقدْ رحَّبتْ به تركيا نفسها بذلك[٢٨].

وبتأكيد بعض الأطراف، لتلقّي حفتر، مساعدات ميدانية، من دول: كمصر، والإمارات، وفرنسا، وروسيا؛ وقصف طائرات مصر مواقع يحدِّدها "جيش حفتر"، وبطائراتٍ مسيرة إماراتية، لكنَّ دخول تركيا المعادلة بقوة، سيجعل حسابات الأطراف الداعمة، متَّجهة بوصلتها للبحث عن وسائل تفاوضية، تحقق سلاماً "يضمن مصالحها"؛ عدا رغبتها "إقصاء الدور التركيّ" الذي بتكثيفه، زادت فرصة "السلام الليبي"[٢٩].

وتقدَّمت بريطانيا، بمشروع قرار، يفضي "إلى سحب المرتزقة" من ليبيا، في إطار إبداء "قلق أمميّ" من تفاقم الصراع الليبي[٣٠]؛ عقب "لقاء برلين" لإقرار "حظر شاملٍ لدخول الأسلحة لليبيا"، وتكثيف جهود الرقابة عليها[٣١]، ومحاولةِ "نزع شاملٍ للسلاح"، يفضي للتفاوض، وبلوغ حلٍّ سلميٍّ؛ يدعمه دعوة الأطراف المعنية بحلِّها[٣٢]؛ وهم: الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن، ومعهم: ألمانيا، وتركيا، وإيطاليا، ومصر والإمارات، والجزائر، وممثلو:الأمم المتحدة وبعثتها، والاتحاد الأوربي، والاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية[٣٣].

---

(٢٨) DW، إسماعيل عزام، "بعد تدخل أردوغان..أين تقف الدول المغاربية من الأزمة الليبيَّة" ،٣يناير ٢٠٢٠، https://www.dw.com .

(٢٩) عربي ٢١،"طيار يكشف تفاصيل دعم مصر والإمارات وفرنسا وروسيا الميداني لحفتر"،٢١ ديسمبر ٢٠١٩،متاح على الرابط https://arabi21.com/

(٣٠) اليوم السابع، "بريطانيا تقدم بمشروع قرار أممي يطالب بسحب المرتزقة من ليبيا"، ١فبراير ٢٠٢٠،متاح على الرابط: https://www.youm7.com/

(٣١) "عدا ما سجّل من فشل في هذا الإطار".

(٣٢) عربي ٢١، "ميركل تعلن نتائج مؤتمر برلين بشأن ليبيا"، ١٩يناير ٢٠٢٠،متاح على الرابط: https://arabic.sputniknews.com/

(٣٣) الجزيرة نت، "قائمة المدعوين والغائبين عن مؤتمر برلين بشأن ليبيا"، ١٦ يناير ٢٠٢٠، متاح على الرابط: www.aljazeera.net.

II.ب.المطلب الثاني

ملامح بوادر إشعال صراعٍ دوليٍّ في منطقة شرقي المتوسط

لا يعني ما قد ذُكرَ أعلاه، أنَّ الأمور تتَّجه بشكل أكيد، نحو التحوُّل عن الصراع للسلام؛ وليس ثمَّةَ ما يؤكّدُ توسّع الصراع المحلّي الليبي، إلى صراع تشهده منطقة شرق المتوسِّط، تشتبك فيه أطراف دولية عديدة.

وقد تشير ملامح السعي لإقرار هدنةٍ- نفسها- لحقيقةِ أنَّ "الأزمة الليبية"، باتتْ مركَّبةً؛ خلافاً للنقطة السابقة؛ ويبدو ذلك من دلالتين:

الأولى: تخصُّ الأطراف المدعوّين، لمؤتمر برلين ولقائها، وضمَّتْ-زيادةً على الأطراف الليبيَّة المتصارعة، والدولة المضيِّفة-قائمتين[٣٤]:

١. قائمة تضمُّ الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن، وممثلي: الأمم المتحدة، المبعوث الدولي لليبيا، والاتحاد الأوربي، والاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية.

٢. الدول الأخرى الداعمة لأطراف النزاع، والمؤثرة في إنهائه: تركيا، إيطاليا، مصر والإمارات، الجزائر بدعمٍ ورغبةٍ من روسيا وتركيا، وكذلكَ الكونغو لخبرة رئيسها بالشأن الليبي؛ يؤكّد توسّع دائرة الأطراف الخارجيين، المؤثرين، والمتأثِّرين في مسار "الأزمة الليبيَّة"؛ أمَّا تعمُّدُ الإحجام عن دعوةِ، اليونان، وقطر، وتونس؛ فالأمر قد يشيرُ لرغبة تحريك مؤثرات الحلّ، دون إثارة حفيظة الأطراف، الأكثر تأثيراً في "الأزمة الليبيَّة"؛ ويعكسُ وجود توجُّه تصعيديٍّ للصراع؛ مدعوماً بشكلٍ مباشرٍ، وغير مباشرٍ، من لدنِّ الأطراف المشاركة في "مؤتمر برلين".

(٣٤) الجزيرة نت، "قائمة المدعوين والغائبين عن مؤتمر برلين بشأن ليبيا"المصدر السابق.

والثانيةُ: أنَّ الهدنةَ خُرقتْ، في ظلِّ تبادل الاتهامات، بين الأطراف المتصارعة، بخرقها؛ وهو أمرٌ لا يعكسُ هشاشة "لقاء برلين"، بقدر ما يعكس تعقيد الأزمة-عقب التصعيد-الذي ولَّد أمرين:

١. تمدُّد نفوذ "الجيش الليبي بقيادة حفتر"، لمساحة ٧٥%وفق أطراف تؤيّد "الوفاق الوطنيّ"، ومساحة٩٠% وفق أطرافٍ تؤيِّده.[٣٥]

٢. وفي المقابل سعتْ "حكومة الوفاق الوطني برئاسة السراج"، للاستقواء بالدعم التركيّ، وتوقيع "مذكرتي التفاهم" مع تركيا[٣٦].

ومع أنَّ اللقاء تبعته محاولات جادة، إلاَّ أنَّ ثمة أطرافا يهمها استمرار الصراع المسلح؛ لتقوية الأطراف الليبيَّة، التي تتلقى دعمها، لتوفير أوراق ضغط لها في التفاوض، وفقاً للإرادة الدولية، الممثلة في برلين؛ أو أنَّ تلكَ الأطراف، تريد حسم الأزمةِ-عسكريَّاً-لصالح "جيش حفتر"؛ باعتباره متقدِّماً في المعركة، وسيطرته على مساحات شاسعة؛ ويؤكِّدُ هذا الاحتمال-الخاص بإدامة الصراع، والرغبة في حسمه عسكرياً-أنَّ "الجيش الليبي بقيادة حفتر"، يُعَدُّ المبادرَ بالأعمال العسكرية، ضدَّ قوات "الوفاق الوطني"، وتحديداً يوم ٤ أبريل ٢٠١٩، بشنِّه هجماتٍ، بعدَ أن تحدَّد من خلال المبعوث الخاص بليبيا، موعداً للقاء أطراف الأزمة الليبيَّة، لحلِّها سياسيَّاً؛ وتؤيِّدُ تركيا، وجهةُ النظر هذه، التي أكَّدتها "حكومة الوفاق الوطني"[٣٧].

وفي الوقت الذي تدعمُ فيه روسيا، "حفتر" وجيشه، في مستويات عديدةٍ: تسليحيةٍ، وفي ظلِّ وجود "قوَّات روسية مرتزقة، في صفوف جيشه"؛ إلاَّ أنَّ "حفتر

---

(٣٥) بغضِّ النظر عن كثافة السكان، التي تسكن هذه المناطق، كونها مناطق صحراوية، لا يقطنها كثيرٌ من السكَّان.؛ينظر : الجزيرة نت ،"لقاء مع مبعوث الرئيس أردوغان إلى ليبيا(د.أمر الله إشلار)"،برنامج بلا حدود، ، الأربعاء ٥ فبراير ٢٠٢٠.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) الجزيرة نت ،"لقاء مع مبعوث الرئيس أردوغان..."، المصدر السابق.

رفض توقيع اتفاق هدنةٍ؛ فبادر لمغادرة روسيا، قبل انتهاء زيارته رسميًّاً؛ ليؤكِّد حقيقةَ حاجة "حفتر" والأطراف الخارجية الداعمة له، ولا سيَّما مصر والإمارات، إلى دعم روسيا: اللوجستيِّ، والسياسيِّ، لما لأثرها الواضح، في مجلس الأمن، وفي مجال العلاقات الدوليَّة، ولا سيَّما عقب استمكانها من سوريًّا، ومن شواطئها، في ظلِّ وجود قوّة بحرية لها "شرقيَّ المتوسط"؛ لكنَ ذلك كلَّه، لا يعني بالضرورة أنَّ لروسيا الكلمة العليا، فيما يخصُ "حفتر وجيشه"، فالأمر رهنٌ بأطرافٍ شاركتْ بطائراتها، وبمسيَّراتها، وبدعمها التسليحي، وشراء الأسلحة من فرنسا، لحفتر[٣٨].

وتنظر الأطراف الداعمة: الإمارات ومصر، وفرنسا، التي تفضِّل إنهاء الأزمة عسكريًّاً؛ متذرّعةً بأمرين:

الأوَّل: أنَّها تحاول إنهاء سطوة من تصفهم "بالمليشيات المتطرفة"، وهو عاملٌ تشترك فيه الإمارات، ومصر، ودولٌ أخرى، تتوافق معها في ذلك، وتتعاون معها، ومنها السعودية[٣٩]؛ سواء في ليبيا، أو اليمن، وحتى سوريًّا، في صورة غير مباشرة.

الثاني: انَّها تحاول وقف المدِّ التركيّ، ومساعيها في التمدّد، معتمدةً على دعمها لمثل تلكَ "الاتجاهات"، لتكون دولةً منافسة لقيادة العالم الإسلامي؛ ولتنطلق نحو آفاق عالميّتها، خلال تفعيل دورها في المنطقة، لا سيما القريبة منها.

وممَّا يظهر مؤشِّرات، وجود مخاوف حقيقية، تجعل تعقيد الأزمة الليبيَّة، مدخلاً "لإشعال صراع مركَّب"، في منطقة شرقي المتوسط، تركزتْ الدعوات -بادئ الأمر-إلى مؤتمر برلين، إلى الأطراف الدوليَّة، دون توجيه "دعوةٍ لأطراف الأزمة المعنيين بالصراع الليبي/الليبي"، إلاَّ عقب توجيه انتقادات للمؤتمر؛ وتمَّ تداركُ

---

(٣٨) الجزيرة نت ،"الأزمة الليبيَّة..تركيا تتهم الإمارات بإفشال اتفاق الهدنة ودعوات أوربية لإنجاح مؤتمر برلين" ، ١٦يناير ٢٠٢٠،متاح على الرابط: www.aljazeera.net .

(٣٩) وفق تأكيد وزير الدفاع التركيّ؛ ينظر؛) الجزيرة نت ،"الأزمة الليبيَّة..تركيا تتهم الإمارات بإفشال اتفاق الهدنة ودعوات أوربية لإنجاح مؤتمر برلين" ، مصدر سابق.

الأمر، فدعي "السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني"، "وحفتر قائد الجيش الليبي"[٤٠]؛ ليؤكِّد أنَّ المساعي المرتبطة بتحقيق سلام ليبي، تسعى لأمر ذي أهمية بالغةٍ تتحقَّق بعده، بإحلال السلام في "منطقة شرق المتوسط"، ترجِّحهُ خشيةٌ من اشتعال نزاع فيها، على أثر تقاطع مشاريع ترسيم الحدود البحرية، بين أطراف عديدة، في إطار تفاهمات متعدِّدة منفصلة؛ تقسم الفواعل لجانبين، يُخشى معها أن تتحول لتحالفات؛ تنجرُّ لصراعٍ، تصعب السيطرة عليه.

وممَّا يثيرُ مخاوف اندلاع نزاع، تشهده "منطقة شرق المتوسط"، تعالي دعوات أطرافٍ تركيَّةٍ، تجعل الانطلاق التركيّ لما وراء حدودها، مسألة "دفاع عن وجود تركيا" التي لا يمكن أن تعيش بغير تحركها نحو الخارج؛ وأنَّ وجود تركيا في ليبيا، هو عودةٌ لوضع طبيعيٍّ، إذ أنَّ ليبيا ليست سوى أرض كان لتركيا تواجد فيها قبل أكثر من قرن[٤١]؛ وأنَّ تركيا أمامَ فرصةٍ تأريخية، ستحقق وجوداً فاعلا وقوياً في مناطق، من بينها "شرقي المتوسط"، "وشمال أفريقيا"، وعدَّها بعضهم "جزءاً متشابكاً مع خارطة الأناضول"، لأنَّها تشكِّلُ جزءاً من الذاكرة[٤٢].

والأخطر من ذلك، إصرار تركيا، وفق المعنيين بالتنظير لسياستها الخارجية، على المضي قُدماً، نحو ليبيا، والتواجد القوي: برّاً، وجوّاً، وبحراً؛ وأنَّ تركيا تدرك ما يمكن أن تصل إليه الأمور؛ التي توصف بكونها تصفية حسابات، "القوى

---

(٤٠) موقع، www.aa.com .
(٤١) د.إبراهيم قراغول، المصدر السابق.
(٤٢) وهو أمرٌ عدَّثهُ اطراف تختلف "استراتيجياً وأيديولوجياً"مع تركيا، نزوعاً نحو "العثمانية الجديدة". المصدر السابق نفسه؛ وينظر؛ محمد سعد أبو عامود، "تركيا وحلم إعادة إنتاج دولة الخلافة العثمانية"، مجلة السياسة الدوليَّة، العدد ٢٠١، السنة الخمسون، (٢٠١٥): ص٩٨.

الكبرى"-وفق الرؤية التركيّة-ليشمل الأمر إرسال قوات برية، وبوارج، وكلّ ما من شأنه التهيؤ "للصراع الدولي"، الذي سيجرُّه الصراع الداخلي الليبي[٤٣].

وفي المقابل؛ تتوازى مع انطلاقة تركيا نحو أفق التأثير الفاعل في المنطقة، ردود أفعال كثيرة، منها ما يتَّصل بمصر، التي تعتبر تركيا أنموذجاً مثيراً للأزمات في المنطقة، ولا سيما عقبَ التحوُّلات، الأمنية، التي افرزتها أحداث التغيير في النظام الدولي[٤٤]، ومحاولات تحشيد أصوات دول عربية، تتبعها مواقف، تجاه التحرك التركيّ، باعتباره تدخل لدول غير عربية في شؤون دول عربية[٤٥]، تستدعي ردود أفعال تصدرها الجامعة العربية، وتتحرك تحت غطائها، فيما يكسب التحرك المصري والإماراتي السعودي، صبغةً شرعيةً، تستقطب تأييد أطراف دوليةٍ تسندها في محافل أوسع من الجامعة العربية؛ التي أكَّدت رفضها للتدخلات العسكرية، غير العربية[٤٦].

II.ج.المطلب الثالث

التداعيات المتّجهة صوب تحقيق غايات في التشارك استراتيجياً واستثمارياً

من المعروف ابتداءً، انَّ لليبيا ثروات كثيرة، أبرزها النفط الليبي، ومن أبرز مزاياه قربه من مستهلكيه الأوربيين"، وهي ثرواتٌ تكفي الشعب الليبيَّ، البالغ عدده ستة ملايين نسمةً؛ يؤسس استخراجه، وتعدينه، وتسويقه، لمشاريع استثماريةٍ، تستدعي شركاءَ، شكَّل عاملَ جذبٍ لهم، في استثماره، وبالتالي فتح البابَ أمام

---

(٤٣) د.إبراهيم قراغول، "زيارة مفاجئة من أردوغان لتونس"، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٩، www.yenisafak.com

(٤٤) أحمد ناجي قمحة ، "العلاقات الدوليَّة والإقليمية: بين صناعة الأزمات والحروب وصناعة السلام"، مجلة السياسة الدوليَّة، مؤسسة الأهرام المصرية، العدد ٢١٩، السنة السادسة والخمسون، (يناير ٢٠٢٠): ص٨.

(٤٥) أبو الفضل الإسناوي، "تدخُّلات القوى الإقليمية غير العربية في المنطقة"، مجلة السياسة الدوليَّة، مؤسسة الأهرام المصرية، العدد ٢١٩، المجلد ٥٥، السنة السادسة والخمسون،(يناير ٢٠٢٠): ص١٢-١٣.

(٤٦) الجزيرة نت ،"هكذا ردت تركيا على بيان اجامعة العربية..."، ١ينابر ٢٠٢٠متاح على الرابط :https://www.aljazeera.net/.

استدعاء تأثيرهم في الأزمة الليبيَّة، وسعيهم الحثيث، في تبوّء موقع مؤثِّرٍ ضمن آفاق حلِّها؛ ولا تخرج عن ذلك جلُّ الأطراف، ذات التأثير المباشر، وغير المباشر كذلك في الأزمة؛ لما للنفط الليبي وثرواتها من أثر، في ظلِّ السعي الدؤوب من الدول ولا سيما الأوربية منها، على دعم أمنِّ الطاقَةَ لها بذلك.[٤٧]

ومع كلّ ما قد قيل، من الجانب التركيّ؛ فلم يكن غائباً النظر إلى ليبيا، "ومنطقة شرق المتوسط"، بعيداً عن الآفاق الاقتصادية والاستثمارية؛ "فصانع القرار التركيّ" يدرك مقدار ثروات ليبيا، ويدرك كذلك حجم التقديرات للثروات، التي يحتويها عمق المتوسط من جهة الشرق؛ ولهذا جاء تأكيد تركيا من خلال "وزير الطاقة والموارد الطبيعية، فاتح دونماز"، بأنَّ إنجاز تراخيص، خاصة بالتنقيب، المتصل بالمناطق الخاصة بالصلاحية البحرية، التي حدَّدها "الاتفاق مع ليبيا"، سيكون خلال أشهر قليلة مقبلة[٤٨].

وتدرك أطراف الصراع الليبي، والمعني بذلك "قائد الجيش الليبي حفتر"-وفق وجهة الرؤية الرسمية التركيّة-أنَّ عدم قبول وقف إطلاق النار-والذي يعبِّرُ في حقيقته، عن دعم الإمارات المادي، والإسناد التقني الروسي، والدعم الأوربي عبر فرنسا-يعدُّ مجازفةً، لن تلقَ النجاحَ، ولا تقوى على الصمود، في وجه القوات المقابلة "للوفاق"، المدعومة تركياً؛ في ظلِّ ما قد بيَّنتْه تركيا، من نواياها التي تعزِّزها الأفعال، في هذا الاتجاه.

وتحدِّدُ تركيا، مداخل ومسوِّغات بناء علاقاتها بليبيا، بما يتجاوز الجانب العسكري، ليمتدَّ فيشمل تعزيز الروابط الممتدة تأريخياً، والروابط المشركة ثقافياً؛

(٤٧) لمزيدٍ من المعلومات؛ ينظر؛ سعد حقي، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣، جامعة بغداد(٢٠١١): ص١-٣٠.
(٤٨) المصدر نفسه.

وكلُّها تعكسُ غايات مشتركة، تُجْمِلُها العناية المشتركة، بمستقبل ليبيا، لتكون آمنةً مستقرةً[٤٩].

وقد أدركت تركيا، أنَّ ذلك لا يجري، نحو تحقيقه، ما لم يتوفَّر السلام والاستقرار، في ليبيا وفي منطقة "شرق المتوسط" كذلك؛ ولهذا حذَّر الرئيس التركيّ، من أنَّ المنطقةَ ستشهدُ حالاً من الفوضى، ما لم تتحقَّق تهدئة عاجلة، تفضي إلى "سلام عادل"، واستقرار دائم؛ وبخلاف ذلك، ستنزلق الأمور في ليبيا، لتكونَ مشابهةً لما جرى في سابقتها (سوريا)[٥٠].

ومع أنَّ الاتفاق "التركيّ/الليبي" قد أثارَ ردوداً قويَّةً، من لدنِّ اليونان، وكذلك مصر؛ إلاَّ أنَّه- في حقيقته-جاء ردَّاً، على ما سعتْ إليه كلٌّ من: اليونان، وقبرص اليونانية، بسعيها لإبرام اتفاق، مع كلٍّ من: إسرائيل، ومصر، ولبنان، والأردن، "ومنتدى غاز شرقي المتوسط"، الذي أرادتْ بها إلحاق الضرر بتركيا، من خلال-ما عدَتهُ تركيا-عزلاً لها، وإبعادها عن منطقة "شرق المتوسط، والانتفاع منه؛ وهذا أمرٌ يؤكِّد أنّ لدى تركيا قناعةً، بضرورة الانتفاع من سائر الأطراف الدوليَّة المعنية بالمنطقة، المطلة عليها؛ ولا يمكن تصوُّر سعي تركيا لحرمان الدولِ الأخرى من حقٍّ، تقرُّه لنفسها دونَ غيرها، ولا أن تقع فيما وقعت به الأطراف الأخرى، التي حاولت-وفق الرؤية التركيّة-إقصاءها، وحرمانها من "منطقة شرقي المتوسط"، باتفاقاتها المشار إليها أعلاه؛ وهذا أمرٌ يؤكد-إذن-فتح المجال لإقرار اتفاقات، تضمُّ أطرافاً دوليَّةً متوسطيةً عديدةً: "تركيا، واليونان، وقبرص التركيّة، وقبرص

(٤٩) د. ياسين أقطاي، "تركيا تذهب إلى ليبيا للسلام لا الحرب"، ١٣يناير ٢٠٢٠، www.yenisafak.com .
(٥٠) "أردوغان: الفوضى ستطال حوض المتوسط ما لم تتحقق تهدئة بليبيا"، ٢٤يناير ٢٠٢٠، www.aa.com .

اليونانية، وسوريا، ولبنان، ومصر، وليبيا؛ لتنظِّم حقوق التنقيب والاستخراج، ومرور السفن وسواها؛ عقب اكتشاف ثروات فيها بعد العام ٢٠٠٠[٥١].

وما يؤكِّدُ رغبة تركيا في ذلك؛ ما جاء في إطار محاولة تركيا، تنقية الأجواء مع الأطراف المعنية بالأزمة الليبيَّة، وما يعقبها من مآلات-ومنها مع مصر تحديداً-وقد جاءت في مظهرين:

الأول: تأكيد رغبة تركيا في إرساء سلام عادل، وشامل في ليبيا، وما يمكن أن يحقق الاستقرار فيها؛ وانَّ تركيا لا يمكن أن تُقْدِمَ-في حال من الأحوال-على قتال دولةٍ عربيةٍ، فضلا عن الدول الإسلامية؛ وهي إشارات تؤكد تفضيل الخيار السلمي من تركيا[٥٢].

الثاني: تأكيد وجود دوافع للتعاون، والاستعداد التركيّ لإقامة علاقات مع مصر؛ ففي وقت يؤلِّب "الإعلام المصريُّ ضدَّ ليبيا وتدخلها في ليبيا"، أكَّدت تركيا-وفق الموقف الرسمي-أنَّها لن تقاتل دولة عربية أو مسلمةً، فضلاً عن نهجها السلمي، إلا مضطرةً، كحال دفاعها عن حدودها مع سوريا؛ وانَّ تركيا-مع ما كان من موقفها من الانقلاب على الشرعية-إلاَّ أنَّها ترى أنَّ التعاون بينهما أمرٌ حتميٌّ؛ وقد تكون تركيا بديلاً أفضل لمصر، من دورها في اتفاقية: اليونان، وقبرص الجنوبية، وإسرائيل؛ والتي لم تذكر اسم مصر فيها، وبالتالي لن تعود عليها بمكاسب؛ مثلما يحقِّقُه اتفاقها مع تركيا-لو تحقَّقَ-على شاكلة ما تمَّ من اتفاق بين "تركيا وليبيا"[٥٣].

وتدرك ألمانيا أهميّة توفير موارد لتركيا، تكون بمثابة تعويضٍ لها على ما تبذله من جهود، إزاء محاولات الهجرة غير الشرعية المتجهة لأوربا؛ فألمانيا "من

(٥١) "الاتفاقية التركيّة الليبيَّة..مكسب هام لسياسات أنقرة في شرقي المتوسط"، ٣ يناير ٢٠١٩، https://www.aa.com.tr/ .
(٥٢) ياسين أقطاي، المصدر السابق.
(٥٣) ياسين اقطاي ،المصدر نفسه.

الداعمين الرئيسيين لاتفاقية اللاجئين" المعقودة بين "الاتحاد الأوربي"، تحرص على أن يكون لدى تركيا قناعة بدعمها، فيما يخصّ هذا الشأن[٥٤]، من جهةٍ زيادةً على كونها شريكاً استثمارياً؛ فلألمانيا استثمارات مقدَّرة في تركيا[٥٥]؛ كما أنَّ لألمانيا قروضاً قدَّمتها لليونان[٥٦]، ومن مصلحتها إذن أن يسود الاستقرار، في "منطقة شرقي المتوسط"، يحفظ لها مصالحها فيها.

الخاتمة:

يثير موضوع الدور التركيّ المتنامي في ليبيا، والذي ترسَّخ "بتفويض البرلمان التركيّ"، "الحكومة التركيّة"، "بالتدخل العسكري المباشر في ليبيا"-لدعم حكومة الوفاق، حفاظاً على "المصالح التركيّة"، في منطقة مهمة بالنسبة "للأمن القوميّ التركيّ"-جدالاً واسعاً، لما له من آثارٍ، وتداعيات دولية وإقليمية. إذ عارضت العديد من الدول، توسُّعَ "الدور التركيّ في ليبيا"، ورأت بعض الدول المعنية "بالأزمة الليبيَّة"، بأن السياسة التركيّة في ليبيا، تزيد الأوضاع تعقيداً، وقد تؤدِّي إلى صراعٍ دوليٍّ، في "منطقة شرقي المتوسط"، بين الدول المتنافسة على النفوذ في هذه المنطقة الحيوية. ولكنْ، عند دراسة العوامل المحدِّدة، للتدخُّل التركيّ في ليبيا، وإصرار "صانع القرار التركيّ"، على أن تكون تركيا طرفاً رئيساً، في كلِّ ما يخصُّ ليبيا، والأزمة الدائرة فيها، يتَّضح بأنَّ لتركيا، العديدَ من "المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية" في ليبيا، وإنَّ "التدخل التركيّ المباشر في ليبيا"، يُعَدُّ أمراً ملحّاً، تفرضُه ضروراتُ حماية "المصالح التركيّة" الأساسية في "شرق المتوسط". وإنَّه لا يمثل-بكلِّ حال من الأحوال-إعلان حرب، أو سياسة توسعية، وبالأخص أنَّ تركيا، تعاني من أزماتٍ اقتصادية داخلية، وتداعيات سلبية، من جَرَّاء التدخل،

(٥٤) "الرئيس الألماني السابق: أوربا بحاجة إلى دعم أردوغان"، ٢٤يناير ٢٠٢٠، www.aa.com .
(٥٥) الجزيرة نت، "ألمانيا تمول مشروع القرن في تركيا"، ١٠سبتمبر٢٠١٨، www.aljazeera.net
(٥٦) الجزيرة نت ،" مجلة ألمانية: اليونان مهدد بالإفلاس ١٢ مرة"، ٢٠١٧/٢/٢٢، www.aljazeera.net

بوصفها طرفاً رئيساً في الأزمة السورية، وهذه أمور، كفيلةٌ كافية بحدِّ ذاتها، بأنْ تشغل "صانع القرار التركيّ"، على أن لا يجازف بخوض مغامرات عسكرية خارجية أخرى. والدعوات التركيّة، للتهدئة مع بعض الدول المهتمَّة "بالأزمة الليبيَّة"، وإعلان الرغبة في تحقيق السلام، ودعمه في ليبيا، مؤشرات مهمَّة، تدلُّ على عدم وجود رغبات تركية توسعية في ليبيا، وإنَّ تدخُّلَها في ليبيا، يُعَدُّ عملاً استراتيجياً، فرضته سياساتُ بعض الدول، في محاولتها لعزل تركيا، وحرمانها من حقوقها في منطقة "شرق المتوسط"

المصادر

اولا: المجلات العلمية

١. محمود سمير الرنتيسي. " ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات الشرق والغرب". تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ ديسمبر/ كانون اول (٢٠١٩).

٢. محمود سمير الرنتيسي. "تصاعد الدور التركيّ في ليبيا: مغامرات في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. (١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠).

٣. منور ميلتي. "محركات التغلغل التركيّ في ليبيا". المرصد. العدد ٣٠.(٢٠١٨).

٤. محمد سعد أبو عامود. "تركيا وحلم إعادة إنتاج دولة الخلافة العثمانية". مجلة السياسة الدوليَّة. العدد ٢٠١. السنة الخمسون. (٢٠١٥).

٥. أحمد ناجي قمحة . "العلاقات الدوليَّة والإقليمية: بين صناعة الأزمات والحروب وصناعة السلام". مجلة السياسة الدوليَّة. مؤسسة الأهرام المصرية. العدد ٢١٩. السنة السادسة والخمسون. (يناير ٢٠٢٠)

٦. أبو الفضل الإسناوي. "تدخُّلات القوى الإقليمية غير العربية في المنطقة". مجلة السياسة الدوليَّة. مؤسسة الأهرام المصرية. العدد ٢١٩.المجلد ٥٥. السنة السادسة والخمسون.(يناير ٢٠٢٠).

٧. سعد حقي، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣، جامعة بغداد(٢٠١١): ص١-٣٠.

ثانيا: مراكز الابحاث

١. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية. "الهلال النفطي في ليبيا: صراع النفوذ ومسارات التشظي". ٢٠١٨/٧/١٠. متاح على الرابط: https://www.almodon.com/arabworld. .

٢. مركز الفكر الاستراتيجي ."هل يعيد الاتفاق التركيّ الليبي رسم خارطة النفوذ شرق المتوسط؟". تقدير موقف ،(١٣ ديسمبر ٢٠١٩) تاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/١/٢٥. متاح على الرابط التالي:
https://fikercenter.com/position-papers/

٣. وحدة الدراسات السياسية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات "مذكرة التفاهم الليبيَّة – التركيّة: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية". سلسلة تقدير موقف. (١٧ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٩). متاح على الرابط التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Libyan-Turkish-Memorandum-of-Understanding-Local-and-Regional-Dimensions.pdf

٤. وحدة الدراسات السياسية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات "تصاعد الدور التركيّ في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردود الأفعال".

سلسلة تقدير موقف. ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠. متاح على الرابط التالي:

https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Growing-Turkish-Role-in-Libya-Background-and-Responses.pdf

٥. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة .احمد عبد العليم. "انقاذ الحليف: دوافع تصاعد الانخراط التركيّ في ليبيا".(السبت ٢٧ يوليو ٢٠١٩). تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/١/١٨. متاح على الرابط التالي:

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4853

ثالثا: المواقع الاخبارية

١. "البرلمان العربي: تدخل تركيا يعرقل الحل السياسي في ليبيا".العربية الحدث، ١٥ يناير ٢٠٢٠. شوهد بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٨. متاح على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2020/01/15

٢. موقع اليوم السابع. "شرق المتوسط.. خريطة ثروات تحدد مستقبل عمالقة الطاقة...". ٣ يوليو ٢٠١٩، متاح على الرابط: www.youm7.com

٣. موقع اليوم السابع. "بريطانيا تقدم بمشروع قرار أممي يطالب بسحب المرتزقة من ليبيا". ١فبراير ٢٠٢٠.متاح على الرابط:

https://www.youm7.com/

٤. RT "عقب إرسالها قوات إلى ليبيا.. تركيا توجه رسالة بالعربية إلى مصر". تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/٤/٢٠. متاح على الرباط التالي:

https://arabic.rt.com/middle_east/1074319-

٥. DW. سياسة واقتصاد "تدخل تركيا عسكريا في ليبيا ـ حسابات الربح والخسارة". تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١/١٤. متاح على الرابط التالي: https://www.dw.com/ar

٦. DW ."المبعوث الأممي:أطراف النزاع في ليبيا مستعدة للتفاوض حول الهدنة"، ٤فبراير ٢٠٢٠،متاح على الرابط: https://www.dw.com.

٧. DW.إسماعيل عزام، "بعد تدخل أردوغان..أين تقف الدول المغاربية من الأزمة الليبيَّة" .٣يناير ٢٠٢٠، https://www.dw.com .

٨. الجزيرة نت."قائمة المدعوين والغائبين عن مؤتمر برلين بشأن ليبيا". ١٦ يناير ٢٠٢٠، متاح على الرابط:.www.aljazeera.net

٩. الجزيرة نت ."لقاء مع مبعوث الرئيس أردوغان إلى ليبيا(د.أمر الله إشلار)". برنامج بلا حدود. الأربعاء ٥ فبراير ٢٠٢٠.

١٠. الجزيرة نت ."الأزمة الليبيَّة..تركيا تتهم الإمارات بإفشال اتفاق الهدنة ودعوات أوربية لإنجاح مؤتمر برلين" . ١٦يناير ٢٠٢٠،متاح على الرابط: www.aljazeera.net .

١١. الجزيرة نت ."هكذا ردت تركيا على بيان اجامعة العربية..." . ١يناير ٢٠٢٠متاح على الرابط :https://www.aljazeera.net/.

١٢. لجزيرة نت. "ألمانيا تمول مشروع القرن في تركيا". ١٠سبتمبر٢٠١٨. www.aljazeera.net

١٣. الجزيرة نت ." مجلة ألمانية: اليونان مهدد بالإفلاس ١٢ مرة". ٢٠١٧/٢/٢٢، www.aljazeera.net

١٤. الجزيرة نت ."كيف أصبح الصراع في ليبيا حربا بالوكالة؟". ٢٠١٩/١٢/١٥ . متاح على الرابط:https://www.aljazeera.net .

١٥. الجزير نت. "أي دعم يمكن أن تقدمه تركيا لليبيا؟" .
٢٠١٩/١٢/٢٢، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/politic
١٦. إبراهيم قراغول ،"الموافقة على التفويض" ، ٣ يناير ٢٠٢٠. متاح على الرابط: www.yenisafak.com
١٧. القناة الفرنسية ٢٤."روسيا تراهن على حفتر في الكواليس حفاظا على مصالحها في ليبيا". ٢٠١٩/٤/٩،متاح على الرابط:
https://www.france24.com/ar
١٨. جريدة الشرق الأوسط ."زيارة نواب طرابلس إلى واشنطن تثير خلافات حول الدوافع والمكاسب" . العدد ١٥٠٤٢ (٣ فبراير ٢٠٢٠):متاح على الرابط: https://aawsat.com/home/article
١٩. عربي ٢١."طيار يكشف تفاصيل دعم مصر والإمارات وفرنسا وروسيا الميداني لحفتر". ٢١ ديسمبر ٢٠١٩،متاح على الرابط
/https://arabi21.com
٢٠. عربي ٢١. "ميركل تعلن نتائج مؤتمر برلين بشأن ليبيا". ١٩يناير ٢٠٢٠،متاح على الرابط:https://arabic.sputniknews.com /
٢١. موقع. www.aa.com .
٢٢. د.إبراهيم قراغول. "زيارة مفاجئة من أردوغان لتونس". ٢٦ ديسمبر ٢٠١٩، www.yenisafak.com
٢٣. د. ياسين أقطاي. "تركيا تذهب إلى ليبيا للسلام لا الحرب". ١٣يناير ٢٠٢٠، www.yenisafak.com .
٢٤. "أردوغان: الفوضى ستطال حوض المتوسط ما لم تتحقق تهدئة بليبيا". ٢٤يناير ٢٠٢٠، www.aa.com .

٢٥. "الاتفاقية التركيّة الليبيَّة..مكسب هام لسياسات أنقرة في شرقي المتوسط". ٣ يناير ٢٠١٩، https://www.aa.com.tr/ .

٢٦. "الرئيس الألماني السابق: أوربا بحاجة إلى دعم أردوغان". ٢٤يناير ٢٠٢٠. www.aa.com .

رابعا: المراجع الاجنبية

1. Levent. Aydin & Rustem.Yanar. "Is It Viable an Economic Integration Among “CNETAC” Countries? Evidence from Gravity Equation". International Journal of Economics and Management Sciences. Vol.1,No.4.
2. The Turkish Intervention In Libya Might Lead To A War With Egypt". access in 17/1/2020. At; https://www.moonofalabama.org/2019/12/the-turkishintervention-in-libya-might-lead-to-a-war-with-egypt.html#more